بتاريخ 17 ربيع الاول 1445
الاوامر

الجلسة 3

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

دعمنا لكلام الاصفهاني

و نحن نوافقه أيضاً في هذه الإشكالية حيث إن آية: تنزل الملائكة و الروح فيها بإذن ربهم من كل أمر. ليس الأمر بمعنى الشيئ بل بمعنى الإرادة التكوينية و التشريعية بحيث تنزل الملائكة لأجل الإرادات الإلهية أو تنزل ابتداءً من كل أمر و إرادة ربانية، و كذلك آية: و يسئلونک عن الروح قل الروح من أمر ربي. فإن الروح من متعلقات و مستأثرات الرب فلا يَتحدّد معنى الشيئ فيها تعيّناً[1]، بينما الآخوند قد اعتقد وضع مادة الأمر للفظ الشيئ تعييناً و لم يعبّر بأن الأمر وضع للشيئ في الجملة، و كذلک آية: ألا له الخلق و الأمر: حيث إنا منذ زمن قديم و قبل أن نلاحظ عبارات المحقق الاصفهانيّ كنّا نستظهر أن الأمر بمعنى الإرادة و التدبير و المشيئة، إذن فمئال هذه الآيات يئول إلى معنى الطلب و الإرادة لا الشيئ، فبالتالي إن المحقق الصفهانيّ يُعيد كافةَ المعاني المذكورة إلى الطلب المسبوق بالإرادة.

و على ضوئه تنعطف كلمة الشيئ أيضاً على المعنى الطلبيّ إذ ـ وفقاً لتعابيره ـ إن عامةَ الأشياء باعتبار تعلقها و اندراجها ضمن مشيئات الله ـ التي قد أوجدت ذاک الشيئ ـ تعدّ من إرادات الله سبحانه مطلوبةَ التحقق و الوجود، و بالنتيجة إن استعمال الأمر ـ بمعنى الأمور ـ في الأشياء و الجوامد فمن جهة رؤية الفعل و الحدثية فيها فيتمّ انطباق إرادة الله عليها كالأكل و الشرب و الوقوف فإنها تتعلق بدايةً بإرادة الله ثم يُلحظ ذات الشيئ لاحقاً، و بهذا يتبرّر استعمال الأمر بمعنى الأمور في الذوات، فيعود ناتج معنى الأمر إلى معنى الطلب و الإرادة.[2]

و بهذا التقرير قد تلألأ المائز ما بين الأمور و الأوامر فإن الأمور متعلَقَة الإرادة البحتة من دون تعلق الطلب بها كلحاظ الأشياء و الجوامد بينما لو توجّه إليه الطلب و البعث لأصبح أمراً من الأوامر لا الأمور، فهذا النمط من اللحاظ المحدّد هو المميِّز ما بين الكلمتين بحيث قد تسبّب بتبدّل هيئة الجمع فيهما، رغم اجتماعهما على مادة الأمر، و هذا ما استظهره المحقق الاصفهانيّ من مختلف الاستعمالات العربية فلم يجتهد برأيه في تحديد معنى الأمر.

و على أساس هذا التفريق يستبين لک معنى الأمر وارد ضمن الآيات التالية: ليس لک من الأمر شيئ. (أي لا إرادة لک مقايسةً لإرادة الرب). حتى إذا فشلتم و تنازعتم في الأمر. يقولون هل لنا من الأمر من شيئ قل إن الأمر كله لله.

نقطة خاطفة في مقولة المحقق الاصفهانيّ

إن الذي قاد المحققَ الاصفهانيّ لكي يعيد المعانيَ المذكورة إلى معنى الطلب هو أنه قد أحسّ و أحرز بأنه هناک صلة و تقارب ما بين معاني الأمر نظير: الفعل و الغرض و الطلب و الشيئ، فباعتبار تعلقها بالإرادة و مشيئة المتكلم قد اندرجت ضمن الجامع الطلبيّ و و المعنى البعثيّ، و هذا ما نشعره نحن كذلک إذ حينما نتفطّن في معاني مادة العين الغزيرة نقف على أنها لا تتلائم و لا تحتشد تحت جامع واحد، بينما الوجدان تجاه مادة الأمر الذي تتساهم معانيه مع بعض ضمن نقطة واحدة، تشهد بمقولة المحقق الاصفهانيّ، فهو على الصواب.

---

[1] و هذا يعني صحة سلب معنى الشيئ عن الأمر، فبالتالي لا يدل على وضع الأمر للشيئ لأنا في عملية الوضع بحاجة إلى تبادر صحة الحمل و عدم صحة السلب، بينما هذا الثاني لم يتوفّر هنا. و لهذا فنحن نحتاج إلى تعيّن معنى الشيئ في مادة الأمر لكي يتم الوضع فلا يشهد لصحة الوضع محض صحة استعمال الأمر في معنى الشيئ، بل بحاجة إلى عدم صحة السلب.

[2] و كنموذج آخر، إن ملاحظة الطاقة النووية أو أية طاقة الكترونية مثلاً تعدّ من الذوات و الجوامد التي قد عنى المتكلم حدثيتها و ميزتها الفعلية و التأثيرية لا محض لحاظ نفس ذات الطاقة بما هو وجود بحت.